«الشال»: 128,6 مليون دينار قيمة تداول العقار المحلي في أغسطس الماضي بتراجع 50,7٪ عن يوليو

قال التقرير الاسبوعي لشركة الشال للاستشارات الاقتصادية ان اجمالي قيمة بيوعات العقود والوكالات في السوق العقاري المحلي خلال شهر أغسطس الماضي بلغت نحو 128,6 مليون دينار وهي قيمة أدنى بما نسبته 50,7٪ عن مستوى سيولة شهر يوليو السابق والبالغة نحو 260,8 مليون دينار بينما حققت ارتفاعا بنحو 3,8٪ مقارنة بمثيلتها في شهر أغسطس 2011.

وأشار التقرير إلى انه وفقا لآخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق فإن مقارنة إجمالي تداولات عام 2012 ـ لغاية نهاية شهر أغسطس 2012 ـ تظهر أن إجمالي قيمة بيوعات العقود والوكالات قد بلغت نحو 2223 مليون دينار. وبلغ نصيب السكن الخاص عقودا ووكالات من الإجمالي ما نسبته 55,2٪ بينما بلغ نصيب الاستثماري نحو 37,6٪ ونصيب التجاري نحو 6,2٪ أما نصيب المخازن فقد بلغ نحو 1٪. وعند مقارنة سيولة سوق العقار للفترة من بداية العام حتى أغسطس 2012 ومثيلتها حتى أغسطس 2011، لاحظ «الشال» ان سيولة سوق العقار قد حققت نموا بنحو 6,8٪ في الشهور الثمانية الأولى من عام 2012 مقارنة بالشهور الثمانية الأولى من عام 2011 تفوق فيها النمو في سيولة تداولات نشاط

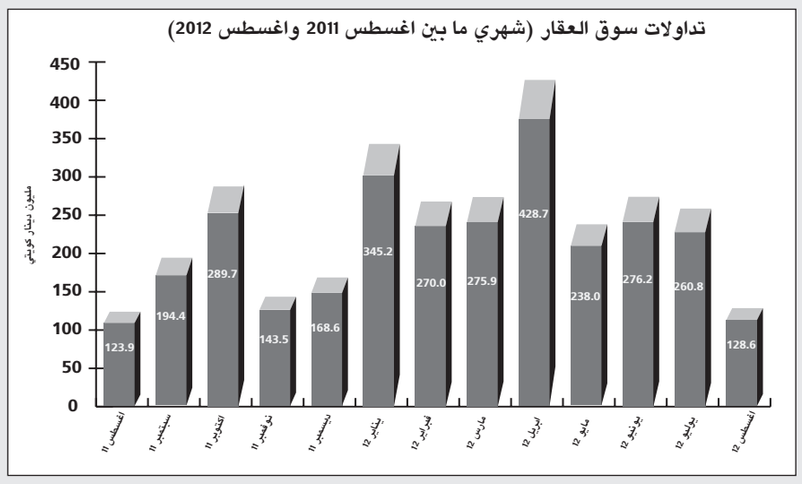

المخازن بنحو 325,5٪ ولكنه مكون صغير لا أثر له على الإجمالي ونحو 11,4٪ لنمو سيولة تداولات السكن الخاص ونحو 2,9٪ في سيولة تداولات السكن الاستثماري بينما انخفضت سيولة تداولات النشاط التجاري بنحو 14,9٪. وعند مقارنة معدل قيمة بيوعات الصفقات العقارية خلال الفترة الفائتة من عام 2012 بمستوى قيمة تلك البيوعات للفترة المماثلة من عام 2011 ظهر ان هناك انخفاضا في معدل قيمة الصفقة الواحدة حيث بلغ هذا المعدل نحو 333,1 ألف دينار مقارنة بما قيمته 384,8 ألف دينار في عام 2011 أي انه انخفض بنسبة 13,4٪ تقريبا. وقد ارتفع معدل قيمة بيوعات الصفقات العقارية لأنشطة التجاري ونشاط المخازن بينما انخفض لنشاط السكن الخاص بنحو 13,9٪ وثقل هذا النشاط مع انخفاض سيولة النشاط التجاري أثر سلبا على إجمالي معدل قيمة الصفقة الواحدة. واشار التقرير الى انه لو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة 4 أشهر عند المستوى ذاته فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق عقودا ووكالات نحو 3335 مليون دينار وهي أعلى بما قيمته 457,1 مليون دينار أي ما نسبته 15,9٪ عن مستوى عام 2011 الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2877,9 مليون دينار أي استمرار ارتفاع سيولة السوق منذ نهاية عام 2009.

موجودات «الدولي» ترتفع إلى 1,178 مليار دينار

ناقش تقرير «الشال» الأسبوعي أيضا النتائج المالية لبنك الكويت الدولي خلال فترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 يونيو 2012 والتي تشير الى أن البنك حقق أرباحا بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة بلغت نحو 6 ملايين دينار بارتفاع مقداره 515 ألف دينار ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 9,4٪ مقارنة بنحو 5,5 ملايين دينار للفترة ذاتها من عام 2011.

وارتفع مستوى هامش صافي الربح الى ما نسبته 24,2٪ من نحو 21,9٪ للفترة عينها من العام الماضي ويعود ذلك في معظمه إلى تراجع المخصصات بنحو 1,5 مليون دينار أي نحو 43,6٪ حين بلغت نحو 1,9 مليون دينار مقارنة مع 3,5 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وجاء تراجع المخصصات أعلى من تراجع مجموع الإيرادات التشغيلية للبنك البالغ نحو 270 ألف دينار وصولا إلى 24,8 مليون دينار مقارنة بما قيمته 25,1 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2011 حيث تراجع بند إيرادات استثمار بنحو 1,7 مليون دينار وصولا إلى 1,2 مليون دينار مقارنة مع 2,9 مليون دينار أي ما يعادل 58,8٪.

وارتفع بند إيرادات مرابحات وإيرادات تمويل إسلامية بنحو 1,3 مليون دينار في يونيو عام 2012 وصولا الى 21,1 مليون دينار مقارنة مع 19,8 مليون دينار أي ما يعادل 6,5٪ وارتفع صافي إيرادات التمويل بنحو 2,6 مليون دينار أي نحو 19,7٪ حين بلغ نحو 15,9 مليون دينار مقارنة مع 13,3 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق وحدث ذلك بسبب ارتفاع إيرادات مرابحات وإيرادات تمويل إسلامية بنحو 1,3 مليون دينار وتراجعت التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 1,3 مليون دينار أي نحو 20,4٪ حين بلغت نحو 5,2 ملايين دينار مقارنة مع 6,5 ملايين دينار في الفترة عينها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك الى أن إجمالي الموجودات قد ارتفع بنحو 60,1 مليون دينار ونسبته 5,4٪ ليصل إلى 1178,5 مليون دينار مقابل 1118,4 مليون دينار في نهاية عام 2011 في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 91 مليون دينار أو ما نسبته 8,4٪ عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2011 حين بلغ 1087,5 مليون دينار.

وفي التفصيل ارتفع بند مدينو تمويل بنحو 30,2 مليون دينار أي نحو 4,4٪ وصولا الى 721,5 مليون دينار (61,2٪ من إجمالي الأصول) مقارنة مع 691,3 مليون دينار (61,8٪ من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2011 وارتفع بنسبة 4,5٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2011 أي نحو 30,8 مليون دينار حيث بلغ نحو 690,7 مليون دينار (63,5٪ من إجمالي الأصول).

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية الى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعا حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل أصول البنك حين بلغ نحو 0,51٪ قياسا بنحو 0,50٪ في نهاية النصف الأول من عام 2011.

وحقق العائد على رأسمال البنك ارتفاعا أيضا حين بلغ نحو 5,8٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي حين بلغ 5,3٪ وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين من نحو 2,7٪ في نهاية يونيو2011 الى نحو 2,9٪ في نهاية يونيو 2012.

وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 6,4 فلوس مقابل نحو 5,9 فلوس للفترة نفسها من عام 2011 ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم بلغت نسبته 2,5٪ مقارنة بمستواه البالغ 1,9٪ في يونيو 2011.

وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 39,7 مرة (أفضل) مقارنة مع 52,8 مرة في الفترة عينها من العام السابق وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,3 مرة (أفضل) مقارنة مع 1,6 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

مؤسسة البترول وإعادة الثقة في تاريخها الاستثماري

ناقش تقرير شركة الشال الأسبوعي رد مؤسسة البترول الكويتية على ما ورد في إحدى وسائل الإعلام عن مشروع «كي ـ داو»، مشيرا إلى انه كان يفترض بالمؤسسة التوقف عن التعليق حتى انتهاء لجنة التحقيق في الصفقة من صياغة تقريرها.

وأضاف التقرير أن احدى الصحف المحلية نشرت خلال الأسبوع الماضي تقريرا قديما بتاريخ 16 ـ 17 أكتوبر 2008، وهو تقرير سبق نشره والإشارة إليه ولم تعلق المؤسسة على حقيقته ومحتواه، وليتها استمرت في التمنع، إلا أنها ردت على الصحيفة ردا غير موفق. واعرب «الشال» عن الاعتقاد بضرورة قيام المؤسسة بمراجعة ردها المذكور، والعمل على بناء جذور ثقة بها اهتزت، كثيرا، خلال تاريخها الاستثماري، وليس في مصلحة البلد ولا مصلحة المؤسسة استمرار النهج القديم.

وبحسب التقرير، فإن أولى النقاط غير الموفقة في ردها هي وصفها للتقرير بأنه Report Call، أي تقرير حول الحالة والوضع المالي للمحفظة وليس محضرا، أي اعتراض على الشكل، بينما النقاش هو حول المضمون حتى لو كتب على قصاصة ورق، والمضمون كان واحدا من أفضل النصائح. والنصيحة، كما ورد في التقرير، تقول ما ترجمته في خلاصتها حول «كي ـ داو»: إن خلاصة رأي الحضور، شاملا مكتب الاستثمار الكويتي، هو اجتناب هذا الاستثمار للأسباب التالية، وذكرت 6 أسباب صحيحة.

ثانية النقاط في الرد كانت في الطعن بعدم اختصاص المستشارين الثلاثة في إعطاء نصح حول الصفقة ـ مكتب الاستثمار الكويتي في لندن مدير المحفظة ومورغان ستانلي وكريديت سويس ودويتشه ـ وهو طعن غير موفق، لأنه يعني أن المسؤول عن استراتيجية المحفظة، كاملة، ليس مسؤولا عن قرار حول الجزء فيها، وذلك منطق جديد. المنطق الجديد الآخر، هو أن ممثل المؤسسة في الاجتماع، وعلى رأسهم أكبر مسؤول مالي فيها، وفي زمن أزمة طاحنة، وفي استثمار بهذا الحجم، ليس ضمن فريق المؤسسة الذي درس الصفقة والعالم بتفاصيلها. واشار «الشال» الى ان الاستثمار يفترض أن يسحب من المحفظة كل سيولتها البالغة 3,77 مليارات دولار، ويدرس تسييل ما قيمته 2,23 مليار دولار، من أصولها، لولا التحذير من تحقيق خسائر بنحو 428 مليون دولار، ان قامت بالتسييل في زمن أزمة، واقتراض نحو 3 مليارات دولار، منها 1,5 مليار دولار سداد جزئي مؤقت لصالح الشريك «داو كيميكال» يعيده في يونيو أو يوليو 2009، وما تقدم كله سيغير مكونات المحفظة وسياساتها واستراتيجيتها ومخاطرها، والمؤسسة لا تريد رأيا لمستشاريها ومديرها فيه. ثم يستطرد الرد قائلا ان مستشاري المحفظة بنوك استثمارية ليس عملها ولا اختصاصها النصح حول الصفقة، بينما تقبل المؤسسة نصح جي بي مورغان (J.P.Morgan) وهو بنك استثماري قام بتقدير قيمة الصفقة، أي قيمة الأربعين مصنعا، وفي بضعة أيام، وقدم رأيا ينكر بأن قيمتها، عند السيناريو الأكثر تحفظا، تقدر بما قيمته 17,7 مليار دولار، وكان ذلك في نوفمبر 2008، ثم تقرر المضي بعملية الاستثمار، بعد تقرير التقويم بأيام، ولكن بنحو 15 مليار دولار، أي أقل بـ 15٪ من تقدير المستشار، نصيبها منها 7,5 مليارات دولار.

وما لم تذكره المؤسسة في ردها، أن معدل العائد الداخلي على الاستثمار IRR لصفقة «كي ـ داو» عندما قبلت بها كان 10,9٪، ولا أحد يقبل بهذا المعدل الهابط في زمن أزمة طاحنة، وبعد تخفيض سعر الصفقة، ارتفع إلى 12,6٪.

وما لم تقله ان لها تجربة في الشراكة الاستراتيجية مع «داو كيميكال»، وكانت في زمن الرخاء، أي في يونيو 2004، ـ إكيوبوليمرز ـ وأن معدل العائد الداخلي المتوقع عند دراسة ذلك الاستثمار كان يراوح ما بين 16 و18٪، وأنه بحلول شهر مارس 2011، خسرت الشركة رأسمالها، كاملا، زائدا نصفه زائدا التزام المؤسسة بقروض حياله بنحو 130 مليون دولار.

وما لم تقله المؤسسة، أن مصنعي الشركة المفلسين والمثقلين بالديون هما جزء من صفقة الأربعين مصنعا، أي ان ملكية المؤسسة سترتفع في هذين المصنعين من 50٪، بشكل مباشر بـ 25٪ إضافية من خلال «كي ـ داو» لتصبح 75٪.

واشار «الشال» أخيرا الى أن هذه المصانع الأربعين ستنتقل من ملكية «داو كيميكال» الكاملة والمباشرة، إلى ملكية غير مباشرة من خلال تملكها لـ 50٪ في «كي ـ داو»، وفي المقابل، سوف تمتلك بالكامل شركة روم آند هاس وهي شركة صناعات بتروكيماوية متقدمة.

وفي يوليو 2008، ذكرت «داو كيميكال» في رد على انتقادها لتقديمها 75٪ علاوة على سعر «روم أند هاس» عندما عرضت شراءها، أنها ترغب في الانتقال استراتيجيا من صناعة تقليدية سوق إنتاجها مزدحم وهامش ربحيتها منخفض، إلى صناعة بتروكيماويات متقدمة، التنافس فيها محدود وهامش الربح فيها مرتفع، وعلينا التخمين على أي المشروعين سينصب اهتمام «داو كيميكال»، شراكتها معنا أم مشروعها واستراتيجيتها الجديدة؟

واكد «الشال» انه «لابد أن هناك حكماء في قطاع النفط الكويتي، ومعهم نطمح إلى الارتقاء بمستوى الحوار، ومعه قطاعنا النفطي الذي يستحق منا كل الدعم، وعليهم بنشر تفاصيل الاتفاق، وهل كان موثقا دخولنا شراكة استراتيجية مع «داو كيميكال» حتى ضمن استراتيجيتها الجديدة، وكم هي فرص العمل المواطنة المتقدمة المترتبة على الشراكة في المشروع؟».

«بيان»: جني الأرباح وراء تراجع البورصة

قالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الأسبوعي ان سوق الكويت للأوراق المالية انهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا تراجعا لمؤشراته الثلاثة، وذلك في ظل استمرار عمليات المضاربة السريعة التي تسيطر على مجريات التداول في السوق منذ فترة.

واشار التقرير الى أن عمليات البيع التي تعرضت لها بعض الأسهم القيادية والتشغيلية ساهمت في زيادة حدة خسائر مؤشرات السوق الثلاثة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15.

فقد سجلت مؤشرات السوق الثلاثة خسائر متباينة بنهاية الأسبوع الماضي، وذلك في ظل موجة البيع القوية التي تعرض لها السوق في معظم جلسات الأسبوع بهدف جني الأرباح، والتي تركزت بشكل واضح على الأسهم الصغيرة، وهو الأمر الذي انعكس بشدة على المؤشر الرئيسي للسوق، والذي سجل أعلى نسبة تراجع بين مؤشرات السوق الثلاثة.

كما عادت الأسهم القيادية في الأسبوع الماضي إلى التأثير على حركة التداول في السوق، وذلك بعد فترة من الاستقرار النسبي في تعاملات هذه الأسهم خلال الأسابيع القليلة الماضية، حيث طالت عمليات البيع العديد من الأسهم الثقيلة، لاسيما في قطاع البنوك، مما أثر بشكل بارز على مؤشر السوق الجديد كويت 15، بشكل خاص.

ولاحظ التقرير انه على الرغم من تراجع السوق في أغلب جلسات الأسبوع الماضي، إلا أن قيمة التداول سجلت ارتفاعا واضحا، إذ تمكنت من تسجيل أعلى مستوى لها في جلسة واحدة منذ شهر مايو الماضي، حيث جاء ذلك نتيجة لعمليات البيع المكثفة التي تعرضت لها بعض الأسهم القيادية.

واشار الى ان عمليات الشراء الانتقائية لم تكن غائبة في التأثير على حركة التداول في السوق خلال الأسبوع الماضي، حيث شهدت بعض المجاميع الاستثمارية في السوق نشاطا واضحا خلال بعض الجلسات، ما مكن السوق من تخفيف خسائره على المستوى الأسبوعي.

أما على صعيد القيمة الرأسمالية للسوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي بلغت 26,71 مليار دينار، مسجلة تراجعا بنسبة بلغت 6,44٪ عن مستواها في نهاية العام 2011، والتي بلغت آنذاك 28,55 مليار دينار.

برلمانيان ألمانيان يطالبان الحكومة بمقاضاة البنك المركزي الأوروبي

برلين ـ د.ب.أ: حث بيتر جاوفايلر عضو الحزب المسيحي الاجتماعي في باڤاريا وبيرند ريكسينغر رئيس حزب اليسار المعارض الحكومة الألمانية على رفع دعوى قضائية ضد البنك المركزي الأوروبي بسبب البرنامج الذي أعلن عنه البنك مؤخرا لشراء سندات حكومية لدول متأزمة في منطقة اليورو دون حد أقصى.

تجدر الإشارة إلى أن جاوفايلر كان قد تقدم بدعوى مستعجلة أمام المحكمة الدستورية يوم الأحد الماضي ضد صندوق الآلية الدائمة للاستقرار المالي الأوروبي (ايه إس إم) طالب فيها بتأجيل موعد صدور الحكم بشأن الآلية لحين مراجعة البنك المركزي الأوروبي لقراره الخاص بشراء هذه السندات.

يذكر أن الحزب المسيحي الباڤاري يشكل مع حزب المستشارة انجيلا ميركل المسيحي الديموقراطي ما يعرف بالتحالف المسيحي وهو الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم حاليا في ألمانيا.

غير أن المحكمة الدستورية أصدرت حكمها يوم الأربعاء الماضي في الموعد الذي كان مقررا لذلك وسمحت بانضمام ألمانيا للآلية.

وفي مقابلة مع صحيفة «فيلت» الألمانية الصادرة امس قال جاوفايلر إن على الحكومة أن تتقدم بدعوى ضد البنك المركزي الأوروبي في المحكمة الأوروبية.

وأضاف جاوفايلر الذي يعد واحدا من أبرز المتشككين في اليورو ان الحكومة الألمانية «للأسف لا تفكر في ذلك».

وفي سياق متصل، أعلن ريكسينغر في مقابلة مع صحيفة «لايبتسيجر فولكس تسايتونج» الألمانية الصادرة امس أنه سيطالب الحكومة في البرلمان (بوندستاج) بالتقدم بمثل هذه الدعوى.

في حفل تكريم متفوقات كلية الحقوق

الفوزان: اهتمام «بيتك» بالشباب يؤكد إيمانه بأهميتهم في التنمية

الفوزان يكرم إحدى الخريجات بحضور الشيخ طلال الفهد

أكد رئيس الخدمات المصرفية في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد ناصر الفوزان أهمية العنصر البشري ومساهمته في التنمية باعتباره رأس المال الحقيقي الذي تستثمر فيه الدول المتقدمة وذلك بتذليل جميع العقبات أمامه سواء من خلال التحصيل العلمي أو التدريب المهني أو منحه الفرصة لإثبات قدراته من خلال سوق العمل.

وفي حفل تكريم خريجات ومتفوقات كلية الحقوق برعاية «بيتك» أوضح الفوزان في كلمة له إن «بيتك» يحرص على دعم الأنشطة التي يقوم بها طلبة الجامعة والتي تساهم بشكل كبير في إبراز عناصر القوة الكامنة في شخصية الفرد مما يؤدي الى ترسيخ وتأصيل المهارات التي تكون في أوضح صورها في هذه المرحلة الزمنية من عمر الإنسان، خاصة أن معظم دول العالم أصبحت تتبنى اقتصاد السوق الحر القائم على المنافسة وتعظيم قدرات الفرد في العمل والإنتاج واعتبار التميز في المهارات والإمكانيات الفردية محركا اساسيا لسوق العمل، ما يدعونا للعمل بجدية على ان تتطابق مخرجات التعليم مع متطلبات

«أجيليتي»: قرارات قمة «ريو 20» ستكون لها انعكاسات إيجابية على قطاع النقل في الأسواق الناشئة

كونا: رأى مدير المسؤولية الاجتماعية للشركات في شركة اجيليتي فرانك كلاري ان تعهد مؤسسات تمويل عالمية خلال قمة «ريو 20» بتقديم 175 مليار دولار لمساعدة قطاع النقل على الاهتمام بقضايا البيئة والنقل المستدام وتوفير الطاقة سيكون له انعكاسات ايجابية على القطاع خصوصا في الاسواق الناشئة.

وقال كلاري في لقاء مع «كونا» ان هذا التعهد الذي قامت به تلك المؤسسات وعلى رأسها البنك الدولي يعد من اهم القرارات التي تمخضت عنها القمة والتي سيرافقها تغييرات كبيرة في البنية التحتية والتشريعات في عدد كبير من الدول.

واكد كلاري ان هذا التمويل سيكون له اثر ايجابي على البيئة وسيساهم في ايجاد انظمة نقل جماعي اكثر كفاءة واكثر تطورا واكثر مراعاة للبيئة خصوصا في الدول الناشئة التي من المتوقع ان تشهد نقلات نوعية كبيرة في مجال التشريعات التنظيمية الخاصة بقطاع النقل في السنوات العشر المقبلة وربما قبل تلك الفترة. وعن دور شركات النقل اللوجستي في هذا الشأن، قال كلاري ان النقل المستدام وسلاسل التوريد الخضراء مهمة جدا لقطاع النقل بشكل عام ولشركة اجيليتي بشكل خاص، حيث ان عمليات الشحن والنقل تعتبر جزءا رئيسيا من نشاط الشركة التي تشحن آلاف الاطنان من البضائع كل عام الى العديد من العملاء حول العالم واي انعكاس على هذا القطاع سيكون له اثر على نشاط الشركة.

واضاف ان الشركة مهتمة بفهم التغييرات التي يشهدها هذا القطاع والعمل على التأقلم والتكيف معها لتقديم خدمات افضل حسب الممارسات العالمية الجديدة، مؤكدا حرص الشركة على اعتبار هذه التغييرات والتحولات فرصة سانحة امامها يمكن اغتنامها لتوفير خدمات افضل بتكاليف اقل ومراعاة اكثر للبيئة حيث ان السعي لبيئة افضل هو جهد عالمي.

واشار كلاري الى ان هذه التغييرات المطلوب احداثها في قطاع النقل فيما يخص الاستدامة البيئية تتطلب من شركة اجيليتي والشركات الاخرى العاملة في مجال النقل اللوجستي ان تكون صاحبة مبادرة واكثر ابداعا في استنباط حلول بيئية لجهة كفاءة استخدام الطاقة، كما انها ستساهم في تعزيز التنافسية بين الشركات للوصول للنقل الاخضر والتي من شأنها ان تكون ذات تأثير ايجابي على البيئة.

وعن استراتيجية «اجيليتي» الخضراء، قال كلاري ان الشركة تمتلك استراتيجية من اربع نقاط رئيسية في مجال البيئة تتضمن رفع مستوى الوعي المحلي بأهمية القضايا البيئية اضافة الى تحسين كفاءة الشركة التشغيلية وتقديم خدمات وحلول صديقة للبيئة علاوة على الانخراط في الحوار العالمي حول البيئة.

واضاف ان «اجيليتي» تقوم بشكل دوري بقياس ادائها فيما يخص استهلاك الوقود والانبعاثات الغازية، فضلا عن استخدام تكنولوجيا نظيفة في الاصول التي تملكها «اجيليتي» حيثما وجدت الامكانية لذلك.

تقرير متخصص: انتشار الهواتف الذكية يفوق انتشار الحاسبات الآلية

كونا: اظهر تقرير اقتصادي متخصص أمس ان مبيعات الهواتف الذكية تفوقت على الحاسبات الآلية الشخصية بأنواعها بما في ذلك الأجهزة اللوحية (التابلت) والحاسب الآلي المحمول (اللابتوب) وحاسبات (النوت بوك) والحواسب المكتبية (بي.سي) للمرة الأولى منذ عام 2011.

وقال التقرير الذي اصدرته شركة كاناليس الأميركية المتخصصة بالتأمين والاحصائيات والبحوث على موقعها الالكتروني ان مبيعات الهواتف الذكية على مستوى العالم بلغت 158,8 مليون هاتف ذكي في الربع الرابع من العام 2010 في حين بلغ عددها في 2011 نحو 487,7 مليون مقارنة بمبيعات الحاسبات التي بلغت 120,2 مليون حاسب في الربع الرابع من العام ذاته.

وذكر التقرير ان الحاسبات المحمولة (لاب توب) تعتبر أكثر فئات الحاسبات مبيعا حيث تمثل نصف اجمالي الوحدات المباعة في حين تشكل الأجهزة اللوحية (التابلت) 15٪.

واضاف ان مبيعات الهواتف الذكية في العام الماضي زادت بنسبة 63٪ عن الوحدات المباعة في عام 2010 عندما وصلت الى نحو 299 مليون وحدة في حين ارتفعت مبيعات الحاسبات الشخصية في العالم بنسبة 15٪ في عام 2011 عن العام 2010.

وبين التقرير ان عام 2011 شهد انخفاضا في الطلب على حاسبات (النوت بوك) كما تباطأ الطلب على الحاسبات المحمولة والمكتبية في وقت ارتفع فيه الطلب على الاجهزة اللوحية (التابلت). وأوضح ان الاجهزة اللوحية «ليس لها تأثير يذكر على حجم مبيعات الهواتف الذكية» مضيفا ان الاسواق العالمية شهدت نموا ثابتا بمعدلات كبيرة خلال العام 2011.

وقال ان الهواتف الذكية تطورت من كونها منتجا «طريفا وفئة جديدة» لتصبح منتجا جذابا يروق لسوق كبير وجمهور عريض وأذواق مختلفة.

وذكر ان شعبية الهواتف الذكية ذات «الاسعار المنخفضة» زادت كما زاد الاهتمام بالتصفح واستخدام التطبيقات والخدمات على الأجهزة المحمولة متوقعا ان يتباطأ نمو الهواتف الذكية في العام الحالي.

وعن اقتناء الهواتف الذكية في السوق المحلي الكويتي التقت وكالة الانباء الكويتية (كونا) مجموعة من الاشخاص أكدوا الأهمية التي اكتسبتها الهواتف الذكية مقارنة بالأجهزة الآلية الاخرى حيث بات يصعب الاستغناء عن هذه الهواتف.

وقالت فاطمة السعد (46 عاما) وتعمل موجهة في وزارة التربية انها لم تكن في السابق على صلة بوسائل التكنولوجيا الحديثة كما تفتقد الإلمام باستخدام الحاسبات الآلية أو الهواتف الذكية. وأضافت انه بعد انتشار الانترنت ودخوله في معظم المجالات رأت من الضروري ان تسجل في دورات تعليم مبادئ (الكمبيوتر) بجانب الاحاطة «قدر المستطاع» بما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة واستخداماتها.

واوضحت انه بعد رحلة التعلم هذه اصبحت شيئا فشيئا لا تستغني عن حاسبها الآلي المحمول (اللاب توب) وانتقل بها الحال لتقتني هاتفا ذكيا، مضيفة ان ما يميز الهواتف الذكية عن (اللاب توب) «سرعتها وسهولة حملها ونقلها فضلا عن اسعارها المناسبة».

من جانبه قال جاسم المحمد وهو موظف لدى احدى الشركات الاستثمارية انه كان لا يستغني عن جهاز (اللاب توب) في تنقلاته الى ان ارتفعت التقنيات الموجودة في الهواتف الذكية ما حدا به الى اقتناء احدها والاستفادة منه بشكل كبير، واضاف المحمد انه بعد متابعته تطورات سوق التكنولوجيا والاتصالات لاسيما ما يتعلق بالحاسبات الآلية المحمولة (اللاب توب) ومع ارتفاع «موجة الهواتف الذكية» زاد حرصه على متابعة وشراء كل جديد يتعلق بعالم الهواتف الذكية وأنظمتها التشغيلية.

وكانت شركة آبل الأميركية المتخصصة قد باعت في العام الماضي 93,1 مليون هاتف من نوع آيفون بزيادة قدرها 96٪ عن عام 2010 لتصبح الشركة الأولى في انتاج الهواتف الذكية بدلا من الشركة الفنلندية (نوكيا) وذلك للمرة الاولى.